٧ ــ لا يمكن اعتبار الاتفاق بين مصر واسرائيل خطوة في سبيل السلام كما تنص الاتفاقية اذ انه بالنسبة لحجم النزاع لا يحل اي مشكلة بل يميل الى جعل النزاع اكثر خطورة بمنحه اسرائيل اسبابا اضافية للتمسك بسياسة الاحتلال والغاء مفعول قرارات مجلس الامن ٢٤٢ ــ و ٣٣٨ وقرار الامم المتحدة رقم ٣٢٣٦ بجانب الغاء دور الاتحاد السوفييتي في مؤتمر جنيف ، فاتفاقية سيناء ابتعدت عن هدف الوساطة الدولية لاحلال السلام فهي اتفاقية ثنائية لم تشترك فيها جميع الاطراف المعنية . ومن الناحية العسكرية المجردة فقد منحت الاتفاقية اسرائيل حرية القيام بالهجوم على اي طرف يعارض ارادتها بينما منحت امريكا فرصة جديدة لاحتواء المكاسب التي حققتها سياسة الاستقلال والتحرير في المنطقة .

هذه النقاط السبع كافية لتبرير ردة الفعل العربية والفلسطينية المضادة للاتفاقية دون الحاجة للدخول في المناورات والمزايدات التي دارت وتدور حول الاتفاقية .

رابعا : الاتفاقية ومستقبل القضية الفلسطينية

لما كانت القضية الفلسطينية تشكل الجوهر الانساني والمدار القومي والتاريخي للنزاع العربي الاسرائيلي فان اتفاقية سيناء سيكون لها (عربيا ودوليا) ابعد الاثار على هذه القضية . فاذا اخذنا مضمون الاتفاقية حسب نصوص موادها فانه لا يبدو ان للقضية الفلسطينية اي علاقة بما تم الاتفاق عليه بين مصر واسرائيل سوى الاشارة في المادة الثامنة الى بذل الجهود للتوصل الى اتفاق نهائي في اطار مؤتمر جنيف . اما بالنسبة لاعتماد القضية الفلسطينية عربيا على المجهود العسكري العربي الذي تمثل فيه مصر الدور الاكبر والاكثر فعالية فان معركة تحرير فلسطين (الشعار الذي التف حوله العرب منذ ١٩٤٨) يمكن اعتبارها تجمدت بعد تقليص وتقييد دور الجيش المصري فيها . واذا استعدنا تعداد الخطوات السلبية والايجابية التي اقدمت عليها الدول العربية بصدد القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٧ فاننا لا نجد خطوة اقدمت عليها دولة عربية تجاه القضية يمكن اعتبارها اكثر خطورة ، وهذا ما يفسر وصف منظمة التحرير الفلسطينية لخطوة مصر الاخيرة بانها انسحاب من المعركة لا يقابله من الجانب الاسرائيلي اي التزام واضح بحقوق الشعب الفلسطيني * واذا كانت مصر بتوقيعها الاتفاقية ترمي الى تأجيل البحث في القضية الفلسطينية الى مفاوضات مقبلة والى مرحلة يتم فيها توقيع صلح شامل مع اسرائيل فان الاتفاقية الحالية لا تحتوي على اي شروط او تعهدات ملزمة بطرح القضية الفلسطينية طرحا يتناسب مع المكان الذي تحتله داخل النزاع . فبنظر الفلسطينيين ــ منظمة التحرير الفلسطينية ــ فان الاتفاقية تحمل بين بنودها جميع اسباب وشروط الصلح بين بلدين متحاربين بحيث تبدو الدعوة الى مواصلة الجهود مجرد اشارة الى هوامش وهنا تكمن بعض مواقع الخلاف بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين مصر . فالاولى تنظر الى الاتفاقية كنهاية لمرحلة المواجهة دون ان تكون هذه المواجهة قد حققت ايا من اهدافها بينما تنظر مصر للاتفاقية كمرحلة تمهيدية تضع المواجهة بمجملها في اطار بعيد عن احتمالات استعمال القوة. فالاتفاقية بالنسبة لمصر هي تجربة تاريخية لا بد للنزاع ان يمر بها قبل ان يدخل مرحلة الاعداد للتعايش السلمي . وبنظر منظمة التحرير الفلسطينية فان الدخول الى هذه المرحلة لا يمكن ان يتم قبل ان يحقق الجانب العربي عامة والفلسطينيون خاصة استعادة الحد الادنى من مطالبهم وحقوقهم في الارض الفلسطينية وانه لا يمكن التوصل الى هذه المطالب تحت ظروف

---

* في بيان لحركة فتح صادر في ١٩٧٥/٩/٥ اعلنت الحركة ادانتها للاتفاقية واعتبرتها تجميدا للصراع وتجزيئا للقضية الواحدة ــ نشر البيان في « فلسطين الثورة » عدد ٧ ايلول ١٩٧٥ (رقم ١٥٩) .